





١٦٠
ت . ك

تمليقات الكاتي على ايساغوجي ، تأليف الكاتي ،
حسن حسام الدين - ٧٦٠ هـ . كتبت في القرن
الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٤ ق ١٩ س ٢٠ x ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن مستكمل بخسط
تعليق حسن .

٧٣٧٢

معجم المؤلفين ٢٧٢:٣ الظاهرية (المنطق) : ٩٩

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- شرح الكاتي على ايساغوجي د- شرح
ايساغوجي .

١٥٩٨ / ٢

١٢ / ٢ / ٥٥

Ali Fuat Yalvac

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٧٢٧٤ ف ١٥٤٨
العنوان: تعلقات الكافي على أبي عيسى
المؤلف: الكافي، محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى
تاريخ النسخ: ١١٨٢ هـ - نسخة
اسم الناشر: -
عدد الأوراق: ٤٦ -
ملاحظات: -
- - - - -

فان قل قد تم الشرع على الخبر بان
الشرط هو الخبر والشرع هو الخبر
كما قال الله تعالى ونقالي
لا ورجل الظلمات والنور
الولي هو الذي يقتضي ذاته وجوده
والمتم هو الذي يقتضي عدمه
والمتك هو الذي لا يقتضي ذاته وجود ولا عدمه
وقوله والله خير الميسر بالنظر الى الالة
الاولى من الثاني والموفقين بالنظر الى الالة
الاولى من الثاني والموفقين بالنظر الى الالة
الاولى من الثاني والموفقين بالنظر الى الالة

بات الحس لان الكلي اذا نسبناه الى الماهية من الجزئيات
بها او داخلها فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو
في زيد وعمر وغيرهما وان كان الثاني فلا يخفى من ان يكون
ول الحس كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس والثالث
يزيد وعمر وان كان الثالث فلا يخفى من ان يكون مقولا في جواب
كما الضاحك بالنسبة الى زيد وعمر والفرس العرس العامة وخير
وامر اما بعد فان كتاب السمع
الامام قد وكله علماء اشير الدين الابرار
وجعل الجنة مشواه الشهور با
لما كان على بعض الاخوة متعرا
وعلى بعضهم متيسرا اريد ان يكون ثباتهم
اوراقا لتزليل تعمس وتعم ميسر والله خير الميسر
والموفقين والمعين ق ايساغوجي اقول للنظمين

امانة الربانية
تتمتع بعلومها

اصطلاحات

قال المطابق والتضمن والالتزام وانما قد تم الدلالة المطابقة
على الدلالة التضمن والالتزام لانها متضمنة ليدونها
هو الا استقلال المطابق والالتزام على التضمن
لان التضمن وان الدلالة بالمتضمن ساقطة في
بالقديم اولي بالتقديم سروري

اصطلاحات يجب استحصانها للبديهي اذا اراد ان
يشعر في شئ من المعلوم منها ايساغوجي وهو
لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي النوع
وجنس وفصل وخصلة وعرض وعام وهي
يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاثة
المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ
والدلالة هي كون الشئ بحالة يلزم من العلم
العلم بشئ اخر والاو هو الدال والثاني هو المذلل
فمن هذا اعرفت ان لدليل هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشئ اخر وكذا اعرفت ان
المذلول هو الذي يلزم من العلم بشئ اخر العلم
والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي
يكون بحسب الوضع اللفظ الدال على المعنى
لا يحلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يد
على جزء ما وضع له او يدل على ما يلزمه
في الدهن فان كان الاول فالدلالة دلالة
بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
بالتضمن فان كان الثالث فالدلالة دلالة

واعلم ان المصدر على ثلاثة اقسام حصة على وهو الحس والاشياء
كانت مطلق الدلالة في القضية وغيره فالحس هو القضية
والاشياء هي الترتيب وحسب استقراره وهو الذي لا يوجد مع
كأنها الدلالة اللفظية في القضية والمطابقة والعقلية
يجعل المعامل منحصرا

واعلم ان الدلالة تنقسم الى القضية وغيره فالحس هو القضية
ان كانت لفظا فالدلالة القضية والاشياء هي الترتيب
تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية لان الدلالة ال
عام على اما بواسطة وضع اللفظ على المعنى او بواسطة
العقل ولو بواسطة انقطاع الطبع سروري
فان قلت تعريف الدليل عر جامع لجزء لا
لان يلزم منها ليس مفاد المقدمات كقولنا
حيوان افنوجم كد حيوان فهو جسم فان
بعضه مذكور في هذا القياس قلت هذا الالة
فهو جسم مفاد لما هو المذكور في المثال لان
موصوف يكون لازما للزوم المذكور في المثال
قولنا ان كان حيوانا وما يلزم من المقدمات
بكونه لازما للزوم المذكور في المثال لكنه موافق
كاف في عدم الاتحاد ويجب بوجه اخر وهو
القياس الاستثنائي لا يتحمل الصدق والمكس
حقا المعامل سروري

بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالإنسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه
تمام ما وضع له الإنسان وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له
وذلك ما اخوذ من قولهم طابق الفعل باللفظ
اذ اتوا فقها ومثال ما يدل بالتضمن كالإنسان
اذ ادل على احدهما اي على الحيوان اولنا طبق
وانما سميت هذه الدلالة تضمنية لانه يدل على
الجزء الدخل فيه فيكون الا على ما في ضمنه ومثال
الدلالة بالتزام كالإنسان اذ ادل على قابل العلم
وضعة الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزامية
لان اللفظ لا يدل على كل من خارج عنه بل على
الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلزمه
بقوله في ذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت
شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لانه
يتحقق المشروط بدونها يتحقق الشرط ولا يتم
باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعنى يدل على
الملكلة كالبصر التزاما لا العنى عدم البصر التزاما
ان يكون بصر مع ان بينهما معاينة في الخارج

قسم اللفظ اما مفرد او مؤلف في ذهن الى اقوال
لما فرغ بيان الدلالات الثلاث شرع في تقسيم
اللفظ فقول اللفظ بتقسيمه الى قسمين مفرد ومؤلف
لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة
على جزء معناه كالإنسان فانه لفظ لا يراد منه
دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك راى
الحجاة فانه لفظ يدل على جزء معناه لان اللفظ
يدل على ذاة من له اللفظ والحجاة تدل على جسم
معين فان كان القول فهو مفرد فان كان التالى
فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة مفردة
على اربعة اقسام القول ان لا يكون له جزء ام
نحو قول علماء والثاني ان يكون له جزء لا معنى له
على انفراد نحو زيد علما والثالث ان يكون له
جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله
علما والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دل عليه
لكن لا يكون مراد نحو الحيوان الناطق علما
لان معناه الماهية الانسانية مع الشخص
ق فاللفظ اما كلي اخر المفرد وينقسم
الى قسمين كلي وجزئي لانه اما ان يكون

نفس تصور مفهوم أي من حيث أنه متصور
في الذهن ما يحسن وتوسع الشك فيه أي من وقوع
اشتراكه بين الشريكين أو لا يكون كذلك فان منع
نفس تصور مفهومه اشتراكه بين الشريكين فهو
الجزئي كزيد علما فإنه اذا تصور مفهومه المنع
عند العقل عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع
نفس تصور مفهومه من اشتراكين كثيرين فهو
الكل كالإنسان فان مفهومه موجود عند العقل
لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكل والجزء
بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كوجود الوجود
فان الدليل الخارج يقطع عرق الشركة عند ذلك
عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والآن
يفتقر الى الدليل الخارج في اثبات الوحدة
ق الكلي اما ذاتي اخر الكلي تنقسم الى قسمين
ذاتي وعرضي لانه لا يخلو اما ان يكون داخلا
في حقيقة جسيما فهو ذاتي كالحيوان نسبة
الى انسان فانه حقيقة زيد وعمر وبكر وغيرهم
والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من هؤلاء وللقول

وكي

وكذا بالنسبة الى الفرضين وعرضهما فان لم يكن
في حقيقة جسيما بل كان خارجا عن تلك الحقيقة
عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
لم يدخل في حقيقة زيد وعمر وبكر التي هي الان
كما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط
فتعين انه خارج عنه وعلى هذا الا يكون نفس
الماهية من الواذاتية بل يكون العرضيات هذاتية
نفس الماهية من العرضيات لانها يخالف الذاتي
بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال
الذاتي على ما ليس بعرضي اي ليس بخارج فيكون
نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو النسبة
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا
لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول
هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي
اصطلاحية فلا يرد ذلك والذاتي اما
مقول اه هذا شرع في بيان كليات الجنس
اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه
ان كان مقولا في جواب ما هو تحت الشركة

المسألة أي لا الخصوصية أيضا فهو الجنس كما
للحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس فإنه إذا
سأل عن الإنسان والفرس عما هما كان الحيوان
جوابا عنهما لأن الحيوان تمام الماهية المشتركة
بين الإنسان والفرس لم يصلح أن يقع جوابا
عن كل واحد منهما لأنه ليس تمام ماهية كل واحد
منهما بالانفراد لأنك إذا فردت الإنسان
بالسؤال فقول ما هو جوابه ليس إلا الحيوان
الناطق لكونه تمام ماهية الإنسان وكذلك إذا
فردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان
الساكن لكونه تمام ماهية الفرس ويرسم
الجنس بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو قول ذاتا قوله
كل زائد الأطايل تحته وقوله جنس متبادل
للجزئيات والكميات وقوله على كثيرين يخرج
الجزئيات كما مر من أن الجزئيات إنما يقال على
شخص واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج
النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق
وقوله في جواب ما هو قول ذاتا يخرج

العلم

الكلمات الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض
العام وإن كان الثاني مقولا في جواب ما هو
بحسب الشراكة والخصوصية معا فهو النوع
كالإنسان بالنسبة إلى أفراده أعني زيد وغيره
وبكر وغير ذلك لأنه إذا سئل عن زيد وغيره
وغيرهما بما هم كان الجواب الإنسان لأنه
تمام ماهية هم المشتركة بينهم وإذا سئل
عن زيد فقط كان جواب الإنسان أيضا
لأنه تمام ماهية المختصة به فتعين أنه أعني
النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
الشراكة والخصوصية معا ويرسم النوع
بأنه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو كقول
كل زيد لا طائل تحته كما مر وقوله مقول
جنس متناول للجزئيات والكميات وقوله على كثيرين
يخرج الجزئيات وقوله المختلفين بالعدد دون
الحقيقة يخرج الجنس لأن النوع إنما هو مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس
وإنما قال مختلفين بالعدد لكونه أفراده مختلفة

المراد من المشتقات وقوله في جواب ما هو
يخرج التثنية الباقية المذكورة وان كان ذلك
غير مقول في جواب ما هو بل في جواب اي شيء
هو في ذاته وهو اعني للقلوب في جواب
اي شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عما يشترك
في جنس فهو الفصل ولو قال او في الوجود
ايضا لكان التعريف اشتمل ليدخل فيه
الماهية المركبة من امرين متساويين او امر
متساوية اللهم الا ان يقال اكتفاء
بالجنس بناء على بطلان تركيب للماهية من
امرين متساويين او امور متساوية ولقابل
ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه
ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني
ما يميز الشيء عما يشتركه الجنس كالناطق
بالنسبة الى انسان فانه اعني الناطق يميز
الانسان عما يشتركه في الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرهما من الحيوان لانه
اذا سئل عن الانسان بآي شيء هو في ذاته كان
الجواب انه ناطق لان السؤال عن الانسان

شئ هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء
عن غيره وكل من يميز الشيء عن غيره يصلح
للجواب لتمييز الانسان عن غيره ويرسم
اي الفصل بانه كلي يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس شامل
للكليات الجنس وقوله يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض
العام لان النوع الجنس مقولان في جواب
ما هو لا في جواب اي شيء هو في ذاته و
العرض العام لا يقال في جواب اصلا و
قوله في ذاته اي في جوهر يخرج الخاصة
لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهر
بل في عرضة قال واما العرضي اه العرض
اللازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاك
عنها والاول هو العرض اللازم كالكتاب
بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو المفارق
المفارق كالكتاب بالفعل بالنسبة الى الانسان
وكل واحد منهما اي من العرض اللازم و
العرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه

ان اختصر الحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة
كالضحك بالقوة والفعل بالنسبة للانسان
فان الضحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن
ماهية الانسان يختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضحك بالفعل عرض
مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختصة بها
ويرسم اى الخاصة بانها كلية تقال على
ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً
قوله كلية مستدركة كما مر وقوله على ما تحت
حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس
وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام للكون
مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله
قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لانها على ما
تحتها قولاً ذاتي لا عرضي وان لم يختص كل واحد
من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقيقة
فوق واحدة فهو العرض العام كما تمتنع بالقوة
عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوان
فان المتفلس بالقوة عرض لازم غير مختص بما
هيته واحدة والمتفلس بالفعل عرض مفارق ينفك

مكرر

من ماهياتها غير مختص بواحدة اى
العرض العام بانه على ما تحت حقائق
مختلفين قولاً عرضياً قوله على ما تحت حقائق
مختلفين وقوله يقال على ما تحت حقائق مختلفة
يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا ينفك
ما تحت حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً
عرضياً يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي
وكون هذه التعريفات للكليات الخمس
بنائاً على امكان ان يكون لها ماهيات اخروا
تلك المفهوم مائة التي ذكرناها مائة
متساوية لها لكن المناسب ذكر التعريف الذي
هو اعظم لان عدم العلم بانها احد ودلالة
العلم بانها رسوم القول الشارح اه
العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح
والاخر الجاهل لانه ان كان تصوراً مع عدم اعتد
الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصوري
فهو قول الشارح وان كان تصوراً مع اعتبار
الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصديق
فهو حجة فاذا عرفت هذا فنقول من تلك

الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشئ
 وهو التعريف وهو اعم من ان يكون حدا او
 اورسما لانه اما ان يكون بالذاتيات او بال
 بالعرضيات فان كان الوجود فهو الحد وان كان
 الثاني فهو رسم فالحد مثال على ماهية الشئ
 قوله على ماهية الشئ يخرج الرسم كاسيت
 هذا هو تعريف الحد وقيل لم يمكن تعريفه
 التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان
 وجود الوجود نفس الوجود والحد تنقسم
 الى قسمين حد تام وحد ناقص حد تام
 هو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله
 القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
 فانك اذا قلت مالا انسان فيقال الحيوان
 الناطق ومثل هذا هو الحد تام اما كونه حدا
 فلان الحد في اللغة المنع وهو كونه مشتملا على
 الذاتية مانع عن دخول الغير فيه واما
 كونه تاما فلان الذاتية المذكورة تمامها
 فيه والحد الناقص هو الذي يتركب من
 جنس بعيد للشئ وفصل قريب كالجسم

الناطق

الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان
 بما هو واجب ناطق بانه جسم ناطق كان الحد
 ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
 فالعدم ذكر بعض الذاتية فيه ايضا والرسم
 ينقسم الى قسمين تام وناقص واما الرسم
 التام فهو الذي يتركب عن جنس الشئ ومثله
 اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
 اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولعل
 هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي هي
 من اثرات الشئ كان تعريفا بالانterior وهو الرسم
 واما كونه تاما فلحقق المشابهة بينه وبين الحد
 التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب
 وقيد بامر مختص بالشئ واما الرسم الناقص
 فهو الذي يتركب عن العرضيات التي تختص بجزئها
 بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه
 ماش على قدميه عريض الاطراف بان البشر
 مستقيم القامة ضحالك بالطبع فان جملة
 هذه العرضية الاموية مختصة بالانسان
 لا غير بخلاف كل واحد منها الوجود البعض

منها في غير ايضا اما كونه رسما فلها من
ان الخاصة اللازمة من اثار الشئ فيكون تعريفا
بالاثر الذي هو رسم اما كونه ناقصا فلعدم
ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المثل
بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد
القضايا لما فرغ من القول المباح شرعا في الحجة
وهي القضايا بالمرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضية قول يصح ان يقال
لقائل انه صادق فيه اي في قوله او كان
فيه وهو الذي يستتبع بعضهم خبرا والقول
هو المركب سواء كان لفضا مركبا في القضية
الملفوضة او مفهوما عقليا مركبا كما في
القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كان
فيه فصل تحريمه عن الاقوال الناقصة ولا
نشأته من الامر والنهي والاستفهام وغيره
وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما جملية
والاخر شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية

الحكم

ان كان مفردين فالقضية جملة والا فالقضية
شرطية كقولنا زيد كاتب وفيه نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكون مفردين في الجملة
كما تقول زيد ابوع قائم والا فالقضية شرطية
والشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي موحية ان حكم فيها بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسأله
ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا
فالقضية المنفصلة موجبة كقولنا العدد
اما ان يكون زوجا واما ان يكون فرعا فان حكم
فيها بالتنافي سلبا فالقضية المنفصلة سلبية
كقولنا ليس اما ان يكون هذا انسان
اسود او كاتب وبالحج الاول اي المحكوم

والجزء الاول اه الجزء الاول اى المحكوم عليه
من القضية الجمالية يسمى موضوعا لانه انما
وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثاني
اى المحكوم به منها يسمى محمولا لانه
انما وضع لان يحل على شئ والنسبة التي
يرتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة
حكيمية ولم يذكر المص الجرح والآخر ولا بد منه
في القضية لكونه جزءا اخر منها والجزء اول
من القضية الشطوية يسمى مقدما لتقديمه
في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه
تابعه وهو من التلوه بمعنى التبع و
فالقضية اه القضية ينقسم ثابتا الى موجبة
وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان
كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية الموجبة كقولنا زيد كاتب وان
كانت حكما بان يقال للموضوع ليس محمول
فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
وكل واحد منهما اه اى كل واحد من
القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصا

او مخصوصة

او مخصوصة كلية كانت او جزئية او مبهمة لانه اذا
كان للموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا
حقيقيا فالقضية الخصوصية كما ذكرنا في مثال
الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها بخصوصية فالخصوص موضوعها
شخصا معينا وقد يقال لها شخصية لكون
موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
موضوعها شخصا معينا جزئيا اى للموضوع قضية
بل يكون غير معين كلياً فان بين كمية افراد النوع
من الكلية والجزئية فالقضية مخصوصة ومسورة
اما كونه مخصوصا فلحصر افراد موضوعها
واما كونها مسورة فلاشقا لها على السور
الذى هو لفظ الدال على كمية افراد الموضوع
خاصة بها ومحيطاً بها والسور ما نخون من
سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ذلك
يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان
يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها
وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية الكلية مسورة

كقولنا كل انسان كاتب بالقوة او سالبه كقولنا
 لا شيء من الانسان بكاتب بالفعل والسور
 في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو
 لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني ان
 ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فاه
 فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الا
 نسان كاتب او سالبه كقولنا بعض الا
 نسان ليس بكاتب والسور في القضية الموجبة
 الجزئية نحو بعض واحد فقط وفي الجزئية
 السالبة بعض ليس وبعض كل وليس بعض
 كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يكن
 الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن
 الحكم فيها على كل الافراد وعلى بعضها نحو
 الانسان لفي خسر فالقضية ليست ممتلئة
 لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها
 فاذا القسمة مثلثة كانت الشخ في الشفاد
 لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها
 فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضا
 المعبرة من العلوم والقضية الطبيعية ليست

في العلوم

في العلوم لعدم انتاجها في الاصطلاحات
 فخروجهما عن التقييم لا يخل بالانحصار
 ق والمتصلة اما الزومية اما افرغ عن
 تقييم الجملة شرع في تقييم الشرطية سواء
 كانت متصلة او متفصلة المتصلة تقع
 الى قامين احدهما الزومية والاخر اتفاقية
 لان ان كان صدق التالي فيها على تقدير
 وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما
 تنبأ عن ذاة المقدم توجب ذلك فالقضية
 الزومية متصلة والمراد بالعلاقة هي هنا
 ما بسببها تستلزم المقدم التالي كالعالية
 والمعلولية والتفانيق اما العلية كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فان طلوع الشمس علية لوجود النهار
 واما المعلولية كقولنا كل ما كان النهار موجودا
 كانت الشمس طالعة فان وجود النهار مع
 لطلوع الشمس واما التضاييف كقولنا
 ان كان زيد اباعمر وفعمر ابنه وان كان
 صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع

صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بينهما
بل على تقدير سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالخمار ناهق فانه لاعلاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الخمار حتى يجوز العقل
استلزام ناطقية الانسان وناهقية الخمار
بهايل وافق الطرفان على الصدق ههنا
واما الشرطية المنفصلة فنقسم الى ثلاثة اقسام
اقسام حقيقة وما نفع للجمع وما نفع للكل
لانه ان حكم في القضية بالتساوي بين جزئيهما
في الصدق والتركب معا فالقضية المنفصلة
حقيقة كقولنا العدد امار زوج او فرد فان حكم
في هذه القضية بامتناع اجتماع الذوج والفرق
على عدد واحد بامتناع ارتفاعها عنه وانما
سميت حقيقة لان التساوي بين جزئيهما اشد
من التساوي الذي بين جزئي الآخرين لانه
يوجد التساوي بين جزئيهما في الصدق والتركب
معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان
حكم في القضية بالتساوي بين جزئيهما في الصدق

فقط

فقط فالقضية ما نفع للجمع كقولنا هذا الشيء
اما حجر او سحرة في الصدق فقط اي لا في
التركب لجواز ان يكون الشيء لا حجر ولا سحرة
بل يكون انسانا وانما سميت ما نفع للجمع
لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيهما في الصدق
وان حكم في القضية بالتساوي بين جزئيهما والتركب
فقط اي لا في الصدق فالقضية ما نفع للكل
كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر واما ان لا
يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق
لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت
ما نفع للكل لاشتمالها على منع التلويح بين جزئيهما
في التركيب وقد يكون المنفصلات ذاتة
اجزاء كقولنا العدد امار زوج او ناقص او مساو
المنفصلات المذكورة يتركب كل واحد منها
عن جزئين غالبا كما مر اي المنفصلة الحقيقة
وما نفع للكل للجمع وما نفع للكل يتركب
عن اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقة كقولنا
العدد امار زوج او ناقص او مساو فانه لا
فيها بان هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد ولا

ح عن احدهما وفيه نظر لان عين احد اجزاء
الحقيقة يستلزم نقيض الاخر لا امتناع الخلو فلو
يتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه في مثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد
او ناقص او مساو يلزم ان تستلزم كونه زائدا
كونه غير ناقص وتستلزم كونه غير ناقص
كونه مساويا وينتج من هذا ان يكون تستلزم
كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
لكونه المنفصلة حقيقة هذا خلف وادى ايضا
ان يستلزم كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان سايستلزم
كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما
منع الخلو ايضا لكونه المنفصلة حقيقة هذا خلف
بل الحق ان الحقيقة يتركب عن حلية ومنفصلة
كقولنا العدد او زائدا عليه او ناقص عنه
والجزء الثاني اعني قوله او زائدا او منفصلة
والجزء الاول حلية واصلة هذا العدد اما مساو
ولذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يمكن
مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما

كانت

كانت هذه المفصلة في قوة تلك الحلية اقيمت
مقامها فظن انها مركب عن ثلاثة اجزاء ولكنها
بالحقيقة مركبة من الحلية والمنفصل كما عرفت
فلا يتركب الحقيقة الا من جزئين وكنا مانعة الخلو
بجلاف مانعة الجمع فانها قد يتركب عن ثلاثة
اجزاء فصاعدا وبيانها طول الكلام يليق
في هذا المختصر فيطلب من الصولات
والتناقض هو اختلاف القضيتين بالاجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب من الاصطلاح المنطقية
المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بال
لايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما اي احدي القضيتين صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالاجاب
والسلب اختلفا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع
وقوله لاختلاف جنس يتناول الاختلاف

الواقع بين قضيتين ومفرد بين ومفرد وقضية
وقوله قضيتين اخرج الاختلاف بالاتصال والافتقار
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية ولا
اختلاف بالعدول والتحيل وغير ذلك وقوله
بحيث يقتضي اخرج الاختلاف بالاجاب والسلب
لكن بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى
فخوزيد ساكن وزيد ليس بمحرك لانها صادقة
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب والسلب
بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن
الاختلاف فخور زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين ان يقتضي
ان يكون اى القضيتين احدهما صادقة والاخرى
كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس با انسان اولان قولنا زيد انسان
في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
للاذاتة في ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفقهما
في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل والجزء والخط والشرط وتقيض
الموجبة الكلية انما صح الباليه الجزئية كقولنا

كل انسان

كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ولا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان
حيوان اقول القضايا اللتان بينهما يقع
التناقض لا يخرج من ان يكون اى القضيتين
مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان
كانتا محصورتين فلا يتحقق التناقض
الا بعد اتفقا في ثمانية وحدات الاولى
وحدة الموضوع لانها لو اختلفتا في هذه
الوحدة لم يتناقضا فخور زيد قائم وعمد ليس
بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما معا
والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فيها لم يتناقضا فخور زيد كاتب وزيد ليس
بشاعر والثالث وحدة الزمان اذ لو اختلفتا
فيها لم يتناقضا فخور زيد قائم لليل لا وزيد
ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان
لانها عند اختلافهما فيها لم يتناقضا
فخور زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
والخامسة وحدة الاضافة لانها لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض فخور زيد ابي وزيد ليس بابي

والسادسة وحدة القوة والفعل لا ينهال لفتنا
فيها بان يكون النسبة في احدهما بالقوة و
في الاخرى بالفعل لم تتناقضا في الذن
مسكراى بالقوة الخمر ليس في الذن مسكر
بالفعل والتابعة وحدة الكلى والجري لانها لو
اختلفتا في الكلى والجري لم يتحقق التناقض نحو
الزنجى اسود اى بعض الزنجى ليس باسوداى
والسامة وحدة الشرط لعدم التناقض بين
القضيتين عند اختلاف شرط كقولنا الجسم
مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود
واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا
كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون
الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة
كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة
الجزئية كقولنا الاشئ من الانسان بحيوان

وبعض

وبعض الانسان من الحيوان ولمية هذا ساق
في المحصورة والمقوان ايراد المص هذا الى
قوله ونقيض الموجبة الكلية اه هنا ليس
في موضوعة بعد تحقيق المحصورة قال المحصورة اه
اقول اذا كانت القضيتان للتناقضتان محتملتان
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية
والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما
في الوحدة المذكورة فلو قيد بعد قوله
في الكلية والجزئية بقولنا ايضا كان اولى
ليكون اشارة اليه اعنى اتفاقهما في الوحدة
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض
في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكرر ان كقولنا كل انسان كاتب
لا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد
تصدق ان كقولنا بعض الانسان كاتب و
بعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الجزئية
الكلية لا الجزئية وبالعكس اعنى نقيض الكلية
الجزئية لا الكلية وان كانت القضيتان محتملتان

فحكمها حكم المحصورتين لأن المهملات في المحصورات
 في حقيقت من حيث انها في قوة البرساسة قال العكس
 ١٥١ اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس
 وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية
 محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء كيف اى السبب
 والاحتجاب اى ان كان الاصل موجبا كان العكس
 ايضا كذلك وان كان الاصل سلبا كان العكس
 ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل
 الانسان حيوان جعلنا الجزء اول ثانيا والثاني
 اولا قلنا بعض الحيوان انسان والا اذا اردنا
 ان نعكس قولنا لا شئ من الانسان يحرق قلنا
 لا شئ من الحيوان انسان ولو قال العكس هو جعل
 الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولاً كان
 اصح لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا اصلاً
 وما هو المحمول لا يصير اصلاً موضوعاً او لئلا
 سلمنا ذلك لكن يخرج من التعريف عكس الشرطيات
 وانما عبر بقا السبب والاحتجاب للاصل لانهم
 تنقو القضية بيا ولم تجز وما في الاكثر بعد
 جعل المذكور صادقاً لازمة للاصل اللاللا

مواقعة

موافقة لها في الاحتجاب والسلب وانما عبر بقاء
 الصديق لأن العكس لازمة للقضية فلو فرض
 صدقها يلزم صدق العكس ولا يلزم
 صدق الملتزم بدون اللازم وصدق الملتزم
 صدق اللازم محال ولم يتغير بقاء الكذب لان يلزم
 من الكذب الملتزم كذب اللازم فان قولنا كل
 حيوان انسان كاذب مع صدق العكس الذي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا
قول المص التكريب لا يكون الا خطأ قال
الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اء اقول ان القضية الكلية
التي يكون موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم
ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية
فنايلاً لا تنقض عمادة تكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند انعكاسها يلزم صدق
الاخص على كل افراد الاعم وهو محتمل
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا لا
يصدق كل حيوان انسان ولا يلزم ان
يصدق الانسان الذي هو الاخص
على كل حيوان الذي هو الاعم وهو محتمل

واما انعكاسها جزئية فلان اذا قلنا كل انسان
حيوان نجد شيئا معينا موصوفاً بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان فيكون العكس
بعض الحيوان انسان وهذا ما ذكرناه للحس
في تحليل انعكاسها جزئية والاولى يقال فيها اذا
صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الحيوان بانسان فيلزم المناقاة بين الانسان
والحيوان فيصدق ايضاً بعض الانسان الحيوان
وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل لنتبع سلب الشيء
عن نفسه وهو محذور هكذا نقول كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج
من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو محذور قال والجزئية القضية الموجبة الجزئية
ايضاً تعكس موجبة جزئية كما ان القضية
الكلية تعكس اليها والجملة هي تلك الجملة التي
ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان

فاننا

لانا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون
بعض الانسان حيواناً او نقول على تقدير صحة
قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الحيوان الانسان حيوان والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الانسان حيوان ويلزم
لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان انسان هذا خلف او
هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء
عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية اقول
السالبة الكلية يلزم ان تعكس سالبة كلية وذلك
اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه
اذا صدق لا شيء من الحيوان بانسان يلزم ان يصدق
لا شيء من الانسان بغيره والا لصدق نقيضه
وهو بعض الانسان بغيره وتعكس الى قولنا
بعض الحيوان انسان وقد كان الاصل لا شيء من
بانسان هذا خلف او نضمه اعني نقيض
وهو بعض الانسان بغيره الى الاصل لنتبع سلب
الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان بغيره لا
شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول

بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل
لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان
دائما ضرورة قال والسالبة الجزئية اقوال السالبة
الجزئية لا يلزم ان تنعكس ولا يتقضى بمادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض الاخص وهو محال لان كل الاخص يستلزم
اعتمه فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه
وهو بعض الانسان ليس بحيوان ليصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان ولا اى وان صدق
عكسه لوجد الكل بدون الجز وهو محال وانما قيد
بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض
المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان
ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحيوان ليس بانسان
قال القياس اقول المطلب الاعلى والمقصود
الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسمه ورسموه بانه قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزمت عنها اى تلك الاقوال

لذاتها

لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير فكل متغير حادث
فانه قياس مركب من قولين اذا سلمنا لزمت عنها
لذاتها العالم حادث والمراد من القول اعم من
ان يكون ملفوظا او معقولا والمراد من الاقوال
ما فوق قول واحدة ليتناول تعريف القياس
للمؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال
ما فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا
وان لم يمتد لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس
كقولنا كل انسان حيوان وعكس نقيضه وكل ما
ليس بحيوان ليس بانسان فنقيضه كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان انسان وقوله متى سلمت
يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة
في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزمت عنها
لذاتها قول آخر ليدخل في تعريف القياس الذي
مقدمه مبادئة مبادئة والذي مقدمه مبادئة كاذبة
كقولنا كل انسان حمار وكل حمار حمار فان
هذين القولين وان كانا في نفسيهما الا انها بحيث
لو سلمنا لزمت عنها قول آخر فهو كل انسان حمار
وقوله لزمت عنها يخبر عن الاستقراء والتشيل لا ذاتها

وان سلم مقدم ما قلنا لكن لا يلزم عنها شيء لخر لا يمكن
التخلف في مدلولها عنها وقوله لذاتها بخبر به من
القياس الذي يلزم عنه بعد القياس قول آخر لكن لا
لذاتها بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في القياس
المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون
متعلق بمحمول اولها وموضوع الآخر كقولنا كل
الف مساو لـ ب وب مساو لـ ج فان هذين قولين
يستلزم من ان يكون ان ا مساو لـ ج لكن لا لـ ج
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو
لـ مساو للشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من الاول
ولم يقل من مقدمة لئلا يلزم الدور لان المقدمة
قد عرفت فوجها بانها ما جعلت جزء القياس فاختل
القياس في تعريفهما فلو اخذت ايضا في تعريف
القياس لزم الدور قال اما اقتراني اه اقول القياس
تقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان كان
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفاعل
فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث كقولنا كانت الشمس
طلعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس

فلا ترض

فلا ترض موضوعة نتيج كما كانت الشمس طالعة فلا ترض
موضوعة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس
طلعة فالنهار موجود او نقول كقولنا ان كانت الشمس
الشمس طالعة نتيج فالنهار موجود او نقول كقولنا ان
ليس بموجود نتيج فالشمس ليست بطالعة وانما
سمى الاول اقترانيا لكون الحد وفيه مقترنة
غير مستثناة وانما سمي الثاني استثناء لاستثناؤه
على اعادة استثناء المراءى كون عين النتيجة او نقيضها
مذكورا بالفاعل في القياس هو ان يكون
طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب
الذي في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتين
القياس اه اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي
القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسط بين
طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا
او مقديما او تاليا وقد مر بيانها آنفا وموضع
الخط ومحمول الخط يسمى حدا اصغرا لانه اخص بالانطباق
والاخص اقل افراد فيكون اصغر يسمى حدا اكبر
لان اعم في الانطباق والاعم اكثر افراد فيكون

اكبر والمقدمة من مقدمة القياس التي فيها
 الاصغر يسمى الصغر الاستمالة على الاصغر فيكون
 ذاة الاصغر وهذا ليس الا معنى الاصغر والمقدمة
 التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاستمالة المعنى الاكبر
 فيكون ذاة الاكبر وهذا ليس معنى الكبرى
 واقتراح الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب
 وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
 المص هذا وهيئة التاليف اي هيئة الحاصلة من
 اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاستكمال
 اربعة لان الحد الاوسط ان كان محولا في الصغرى
 موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج
 ب وكل ب ا فينتج ج ا وان كان بالعكس اي ان
 كان موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو
 الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ج ا فينتج بعض ب ا
 وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
 الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج ا فينتج
 بعض ب ا فهو الشكل الثالث وان كان الحد الاوسط
 محولا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل
 الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فينتج لا شيء من ا

فقد

في هذه هي الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع
 في المنطق قال والشكل اقول من هذه الاشكال
 الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو جيد عن الطبع
 جدا اي لا يشخص الخط الا بالتعريف وانما يستخلص
 بالاشكال الباقية بالتبصر ومن هذه الباقية ما هو
 اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقي اربعة
 الثاني والثالث والرابع يتردد عند الاختلاف
 الى الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل
 سليم لا يحتاج الى رتبة الشكل الثاني الى الاول
 لانه اقرب من الباقيين اليه لمساوية اياه في الصغرى
 وهي اشرف المقدمتين لاستمالة المعنى موضوع
 المطلوب الذي هو اشرف من محمول لان المحول
 انما يطلب لاحله واعلم ان الشكل الثالث انما ينتج
 اذا كانت مقدمتان اي الصغرى والكبرى فيه
 مختلفين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احداهما
 موجبة والاخرى سالبة والا كانتا اما موجبتين
 او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة
 اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
 حيوان وكل حيوان حيوان وهو كل انسان فناطق

والملحق الايجاب واذا بد لنا الكبرى بقولنا وكل
 فرس حيوان كان الملحق السلب وهو لا شيء من لا
 انسان بفرس واما اذا كانتا سالتين فلانه
 يصدق لا شيء من الانسان يحجز لا شيء من الفرس
 يحجز والملحق السلب ولو بد لنا الكبرى وقلنا لا شيء
 من الناطق يحجز كان الملحق الايجاب بخلاف ما اذا
 وجدنا الاختلاف بين مقدمتين بالايجاب
 والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى
 في هذه الشكل والالزم لاختلاف النتيجة كقولنا
 لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
 فرس والملحق الايجاب وهو بعض الانسان
 حيوان ولو قلنا بعض الناطق فرس كان الملحق
 السلب هنا على تقدير ايجاب الكبرى واما على
 تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان
 حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والملحق الايجاب
 واذا بد لنا الكبرى وقلنا بعض الجسم ليس بحيوان كان
 الملحق السلب ولم يذكر المس في هذا الشرط قال
 والشكل اول الاخر اقول لما كان الشكل الاول
 اسلا بين اشكال والباقي مرتبة ولهذا

جعل

بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية
 الكبرى في هذا الشكل والالاختلاف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان
 بفرس وبعض الحيوان فرس والملحق الايجاب ولو قلنا بعض الناطق
 فرس كان الملحق السلب هنا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير
 سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس
 بحيوان والملحق الايجاب واذا قلنا بعض الجسم ليس بحيوان كان الملحق
 السلب ولم يذكر المس في هذا الشرط قال والشكل الاول الاخر اقول لما كان
 الشكل الاول اسلا بين اشكال والباقي مرتبة ولهذا جعل
 الاول مرتبة اليه عند التامج ولهذا جعل معيار العلوم ولا
 الاول كذا قوله المقصود من هذه المقدمة هو ان يكون الجسم
 ليس بغير ما ينتج من المطالبات وتوطئة لتوهم البنية وفرض
 النتيجة اربعة اقسام العقيدة ايفضي ان يكون سنة عشر فقط
 منها اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة اضرب الاول
 هو ان يكون من موجبتين كلتيهما والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل
 جسم هو آف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب

اثباتي انه يكون من كلتين والكبرى سلبية كلية والنتيجة سلبية
كلية لقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف يقدم ينتج كائني
 من الجسم يقدم والضرر بان لا يكون من موجبتين والصغرى
 جزئية والنتيجة موجبة جزئية لقولنا بعض الجسم مؤلف وكل
 مؤلف حادث ينتج بعض الجسم محدث والضرر الرابع انه
 يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية الكبرى والنتيجة سالبة
 جزئية لقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف يقدم ينتج
 بعض الجسم ليس يقدم ومن يعرف ان يجاب الصغرى وكلية
 الكبرى شرط في الشك الاول والا لا اختلاف النتيجة اما الاول
 فلا يصدق كائني من ذلك بغرض وكل فرس جواد واحق
 الا يجاب واذا بدنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق
 السلب واما الثاني فلا يصدق كل ان جواد وبعض الجواد
 فرس والحق السلب واذا قلنا وبعض الجواد صاهل كان
 الحق الايجاب **قال** والقياس لا يفرق في الخ **اقول** لما قسم المقصر
 القياس من قبل الى الاقراني والاستثنائي اراد ان يبين ان

ط

كل واحد منهما من اشي سمي بتركيب فقال القياس لا يفرق في اما ان يكون
 مقدمة متين حيلتين كما ذكره قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فان كلا منهما من باين المقدماتين حيلتين واما ان يتركب من مقدمتين
 شرطيتين متصلتين موجبتين لقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما كما ان النهار موجود فالارض مضيئة ينتج من
 اقران هاتين المقدماتين شرطيتين المتصلتين انه كانت الشمس
 طالعة فالارض مضيئة والزم من المتصلتين متصلة الزويتان
 لان اتفاقهما كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين
 شرطيتين منفصلتين لقولنا ان كل عدد انا زوج او فرد وكل
 زوج فهو انا زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمات
 المنفصلتين العدد انا فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما
 ان يتركب القياس المذكور من مقدمة كلية ومقدمة متصلة
 سواء كانت كلية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس لقولنا
 كلما كان هذا الشيء ان فهو جواد وكل جواد جسم ينتج من باين
 المقدماتين التين اوليهما متصلة والاخرى كلية لقولنا كلما كان

هذا الشيء ان فهو جسم واما ان يتركب من مقدمتين متصلة ومقدمة مفصلة
سواء كانت الجملة صغرى والمفصلة كبرى او بالعكس لقول كل
عدد فهو انا زوج واما فرد وكل زوج فهو مقسم بميتين ينتج
من هاتين المقدمتين اللتين اولهما مفصلة والاخرى جملة
لقول كل عدد فهو انا فرد او مقسم بميتين واما ان يتركب
من مقدمة مفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والمفصلة كبرى او بالعكس لقول كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو انا ابيض او اسود ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى مفصلة كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو انا ابيض او اسود **قال** واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ من بيان القياس لاقتضى ان يشرع في بيان القياس
الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائريا من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما اى ثبوت او رفع
وضع الجزء الاخرى اى ثبوت او رفع سواء كانت مفصلة او
امّا اذا كانت متصلة فنقول ان كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود

لكن الشمس طالعة ينتج ان التنهار موجود ولو كانت كمة التنهار ليس
بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت مفصلة
فنقول دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا
العدد زوج ينتج ان ليس بفرد ولو كانت كمة ليس زوج
ينتج انه بفرد واذا عرفت فنقول الشرطية الموضوعية في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثنا وعين المقدم ينتج
عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل
الملازمة واستثنا ونقيض التالي ينتج المقدم والا لزم وجود
الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رأيت في المثال
الاول وان كانت الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي
مفصلة فاستثنا وعين احد جزئيهما سواء كان مقدما او تابعا
ينتج نقيض الآخر لا يمنع احتواء بينهما كما رأيت في المثال الثاني
فعليك بالثبات في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المفصلة
حقيقة وان ثبت ان تدرك البحث بحال في المفصلة
فارجع الى مسائل المطولات **قال** البرهان هو قياس مؤلف

من مقدمات **اه** **اقول** في الاصطلاح المنطقية المذكورة التي يجب
استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم البهائية وهو برسم
بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما
في الامثلة **واليقين** هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا
مطابقا للواقع غير ممكن التروال غيره ولا يمكن ان يكون الا كما
يخرج الظن هو اعتقاد الرجح وقوله مطابق للواقع يخرج
المركب وقوله غير ممكن التروال يخرج اعتقاد المتقيد **واما**
اليقينية فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بخبر
لتصور الطرفين كقولنا ان الواحد نصف الاثنين وكل عظم
من اجزاء ومنها من هدايات وهي ما يحكم العقل فيه بالحواس
كانه من الحواس الظاهرة او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها
مجردات وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم الى واسطة
المسلمات مرة بعد مرة اخرى كقولنا شرب السقونيات
يسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مسلمات

منها
مما لا يكون من الحواس
مما لا يكون من الحواس
مما لا يكون من الحواس

لانه

كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزمه والحكم فيه
الى واسطة كذا ركب اربعة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
لاختلاف تلك الحالة النورية بحسب اختلاف اوضاعه في الشمس
قربا وبعدا ومنها منوات است وهي ما يحكم العقل فيه في جزمه
بواسطة السماع من كثير استحسان العقل توافقهم على كذب الحكم
بانه البني عليه القسوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات
على يده ومنها قضيا قياسات هي ما يحكم العقل فيه
بواسطة مقدمة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين
كقولنا الاربع زوج بسبب وسط حاضر في الذهن هو
الافتم بمسوتين والوسط ما يقرن بقولنا لانه
يقال لانه كذلك **قال** واجدل هو قياس مؤلف **اقول**
في الاصطلاح المنطقية المذكورة اجدل هو قياس مؤلف من
مقدمات مشهورة المستساك كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية
والغرض في ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة
وهي قياس مركب من مقدمات معنوية من شخص معتقد في

او من مقدمات مطلقونه او الغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من
 امور معاشهم كما يفعل الخطباء والوعظاء ومنها الشعر وهو
 قياس مراتب من مقدمات تبسط منها النفس او تنقبض كما اذا
 قيل انحر يا قوتة سبالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
 واذا قيل العسرة مؤنة انقبضت النفس ونفرت
 عن اكلها ومنها المغالطة وهو قياس مراتب من مقدمات
 كاذبة سببية بالحق او بالمشهور او مراتب من مقدمات بطلية
 كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او جهة المعنى اما ان يكون
 من جهة الصورة فلكقولنا صورت الفرس المنقوس على الجدار
 رايتها فرس وكل فرس صاهل ينتج ان تلك الصورة صاهلة
 واما ان يكون من جهة المعنى فلكقولنا كل انسان فرس فهو ان
 وكل انسان فرس فهو فرس ينتج انه بعض الانسان فرس وعلم
 انه ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان
 لكونه مراتب من المقدمات البقيية وليكن هذا آخر ما كتبنا

ابن غوجي • تم الكتاب بعون الله الملك

الوهاب

ع